

الشراكة الأجنبية الجزائرية في المجال الاقتصادي، الخطاب والواقع - قراءة سوسيولوجية-.

Algerian foreign partnership in the economic field, discourse and reality - a sociological reading

مباركي ليلى^{1*}، ذيب فيصل²

¹ مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02 levla.mebarki@univ-constantine2.dz

² مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02 dibfaycal96@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/06/12

تاريخ الاستلام: 2022/03/26

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تناول موضوع الشراكة الأجنبية الجزائرية في المجال الاقتصادي، فبالرغم من أن الموضوع هو ذو دلالة اقتصادية إلا أننا حاولنا مقارنته من منظور سوسيولوجي، وذلك انطلاقاً من عرض التطورات المختلفة التي عرفتتها المؤسسة الاقتصادية وكذا مختلف الإصلاحات التي كانت تهدف إلى تطوير الشراكة الأجنبية بغية تحسين مردود العمل ونقل التكنولوجيا، وقد حاولنا الوقوف عند مجالات الشراكة وانعكاساتها على المؤسسة الجزائرية، وكذا أهم المعوقات التي تحول دون تثمين هذه الشراكة والاستفادة منها لجلب رؤوس الأموال ونقل المعارف والمناجمنت والفعالية التنظيمية وغيرها من القضايا الإيجابية التي تسهم في الرفع من جودة أداء المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، من أجل تحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأجنبية، المؤسسة الاقتصادية، التطور التكنولوجي، التنمية.

ترميز JEL: G01, H2, F31, E3

Abstract

This article comes for the attempt to address the subject of Algerian foreign economic partnership. Despite the fact that the topic is of economic importance, we sought to analyze it from a sociological standpoint, beginning by presenting the various developments that the economic enterprise has witnessed, as well as the different reforms that were planned to develop a foreign partnership capable of improving work returns and helping the process of technology transfer. Moreover, we tried to illustrate the multiple domains of economic partnerships and their effect on the Algerian enterprise. We also examined the major obstacles that prevent valuing foreign partnership and keeping the Algerian enterprise away from profiting from it to attract capital, transfer knowledge, management, organizational effectiveness and other positive matters that contribute to improving the performance of the economic enterprise in Algeria, in order to achieve development.

Keywords: Foreign partnership, economic enterprise, technological advancement, development.

JEL Classification Codes: G01, H2, F31, E3

1. مقدمة:

يعرف عالم اليوم تغيرات متسارعة في ظل ما يعرف بالعولمة هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا واسعا في جميع أنحاء المعمورة، فبعضها يعيشها طرفا فاعلا وموجها كنموذج جد متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر بهدف تحقيق غايات فرضها منطق التحولات والتطورات الكبرى التي تجري في عالمنا المعاصر، وبعضها يعيشها كطرف متلقي.

لذا أصبح من الضروري التعايش مع هذا النظام الجديد، حيث لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن التعاون والانفتاح على المجتمع الدولي الذي كان مرتبطا في البداية بعالم الاقتصاد ورأس المال، أما الآن فانتسعت دائرته لتتجاوز الاقتصاد إلى عالم السياسة والثقافة والاجتماع.

والجزائر كغيرها من الدول لم تبقى بمنأى عن تلك التحولات، حيث شهدت محاولات عديدة لإصلاح منظومتها الاقتصادية التي لا تنتعش إلا من خلال استفادتها من مختلف التجارب العالمية، وهو ما دفعها إلى الشراكة الأجنبية، ولعل من مميزات هذه البلاد أن شراكتها الاقتصادية متنوعة بعد ما زالت الاشتراكية وتخلت عن اقتصادها الموجه، فهي تتعامل مع الدول النامية مثلما تتعامل مع دول متقدمة وفي كل القارات بغض النظر عن التوجه الايديولوجي أو الاقتصادي للدول.

من هذا المنطلق واستنادا إلى أن كل تعاون وشراكة تخضع لعملية تأثير وتأثر، فإن الشراكة الأجنبية أحدثت تغيرات ايجابية على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية يجب ابرازها مع والوقوف عند أهم تحدياتها ورهاناتها. من خلال تناول القضايا التالية:

- ✓ تاريخ بداية الشراكة في الجزائر.
- ✓ الجزائر وسياسة الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ مجالات الشراكة وانعكاساتها على المؤسسة الجزائرية.
- ✓ معوقات الاستفادة وتثمين الشراكة الدولية الجزائرية، (سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا...).

الإشكالية:

يراهن الخطاب السياسي الاقتصادي منذ بدايات الانفتاح الاقتصادي الذي دشّن في ثمانينات القرن الماضي على أن الشراكة صارت حتمية لاعتبارات عدة أهمها، نقل التكنولوجيا، تكوين اليد العاملة، اكتساب قيم تنظيمية جديدة، بلوغ الجودة والولوج في السوق العالمي.

لكن بالرغم من إدراك هاته الحتمية إلا أن الشراكة الجزائرية سواء في القطاع الاقتصادي أو الخدمات لا زالت تراوح مكانها، بل أثبتت ان هذه الشراكة ما هي إلا آليات تمتد لتبديد المال العام أحيانا، والدليل على ذلك ما أفرزته إحصائيات الفساد الأخيرة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي:

ما واقع الشراكة الأجنبية في الجزائر؟ وما هي أهم الانعكاسات المترتبة عنها في المؤسسات الاقتصادية للمساهمة في التنمية؟

2. حول مفهوم الشراكة

يمثل كل من الشراكة، التعاون، الاتحاد، مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم الدول مع بداية القرن العشرين، وقد ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت آنذاك، بصعود قوى مهيمنة اقتصاديا.

ويعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، استخدم في مجال العلاقات الدولية، وقد استعمل المصطلح لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNUCED) في نهاية الثمانينات. (مظلوم، 2013، صفحة 05) ويختلف هذا المفهوم باختلاف أشكال الشراكة ومجالاتها، فمنها: الشراكة الصناعية، التجارية، التقنية، في مجال البحث والتطوير وتحويل المعارف، المالية...

1.2. التعريف الاقتصادي للشراكة

تعتبر الشراكة في المجال الاقتصادي مفهوما بارزا يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع، ولم يظهر هذا المفهوم سوى خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد شدة المنافسة بين المؤسسات، وتعرف الشراكة طبقا لمصطلحات الاقتصاد الدولي بأنها شكل من أشكال التعاون الدولي والتقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع، يحفظ كلا المؤسستين مصلحتهما في ذلك، والشراكة بمفهومها الواسع هي "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التقارب والتعاون المشترك - تحقيق الأهداف في فترات زمنية محددة- تحقيق مصالح مشتركة فالبلد المستقبل يهدف إلى رفع وتيرة النمو الاقتصادي والاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا أما البلد المرسل فهدفه توسيع وفتح أسواق جديدة". (فرفار، 2013، صفحة 29) ويعرفها فتح الله ولعلو، كما يلي " هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة". (ولعلو، 1982، صفحة 75)

أما اسلام أبو قحف فقد عرفها بأنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والتميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبى متطلبات العاملين. (قحف،، 1989، صفحة 24)

وأیضا تعرف الشراكة الاقتصادية على أنها عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، و يتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، و على أساس ثابت و دائم وملكية مشتركة، و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرف التكنولوجية، و المساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الإنتاج و التسويق، يتقاسم فيه كلا الطرفين المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا للمساهمة المالية والفنية لكل منهما (رزيق، 2002، صفحة 24).

2.2. التعريف القانوني للشراكة

تعتبر الشراكة من الناحية القانونية آلية لجذب الاستثمار الأجنبي، حيث تخضع لإطار قانوني منظم في مختلف التشريعات والقوانين الدولية، والمشرع الجزائري لم يبقى بمنأى عن ذلك حيث حذى إلى الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، ثم أعاد تفعيل القاعدة بموجب قانون المالية سنة 2016، ولقد عمل المشرع الجزائري على تشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر من خلال تحفيز المستثمرين خاصة الأجانب منهم، برفع جميع القيود التي تحول دون انجاز استثماراتهم، لكن سرعان ما كرس الشراكة كأسلوب وحيد لإقامة المستثمر الأجنبي لمشروعه الاستثماري في الجزائر.

وقد استبعد المشرع الجزائري الملكية المطلقة للمشروع الاستثماري 100% لصالح المستثمر الأجنبي، حيث فرض نسبة مساهمة كل طرف 51/49 في الرأسمال الاجتماعي بحيث قضى على كل حرية تعاقدية بين الأطراف للتفاوض حولها. (Guesmi, 2011, p. 62)

3.2. التعريف الإجرائي للشراكة:

حسب التعاريف الواردة أعلاه، نخلص إلى أنه وبالرغم من تعددها إلا أنها تتفق جميعا على أن الشراكة شكل من أشكال التعاون بين طرفين أو أكثر لتحقيق النشاط المتفق عليه والوصول إلى الأهداف المشتركة والمسطرة دون هيمنة أي طرف، ويكون الغرض منها بالنسبة للدول المستقبلية هو اكتساب خبرات جديدة ونقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من برامج إعادة التأهيل، في مقابل استعادة تلك الدول المصدرة للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي من اقتحام أسواق جديدة وتوسيع دائرة نشاطها وترويج منتجاتها من خلال تلك الشراكة.

4.2. تاريخ بداية الشراكة

لقد ورد مصطلح الشراكة في القرآن الكريم في قول المولى عز وجل " واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي اشدد به أزري وأشركه في أمري «(طه.) وأشركه في أمري، آية تدل على الدعوة للشراكة بين بني الانسان مهما بلغوا من علو المراتب، ومهما امتلكوا من إمكانيات وقدرات فبالرغم من المعجزات التي امتلكها سيدنا موسى عليه السلام، إلا أنه طلب من الله عز وجل أن يكون هارون شريكا له في أمره.

وقد ظهرت الشراكة الأجنبية كسياسة استجابة لتحقيق التنمية، هذه الأخيرة التي تعد، مفهوما واسعا يشمل مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية، وهي هدف تسعى مختلف الدول الوصول إليه، وأصبحت ضرورة حتمية على الدول النامية الارتقاء بمجتمعاتها، ولمسايرة الدول المتقدمة التي تحتل الصدارة العالمية، أضحت الجانب الاقتصادي رهانا لها باعتباره محورا أساسيا في عملية التنمية.

والجزائر كغيرها من الدول التي عملت على النهوض باقتصادها من خلال جملة من الإصلاحات والسياسات، من إعادة الهيكلة واستقلالية المؤسسات مرورا بالخصوصة وصولا إلى الإنفتاح على الأسواق العالمية والدخول في غمار العولمة أين أصبح التعامل بالشراكة مطلبا ضروريا في ظل حدة المنافسة العالمية، مما نتج عنه ضرورة دعم الإستثمار الأجنبي كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ولقد تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسة الانفتاح الاقتصادي، الرامية إلى معالجة الاختلالات التي تعترى الاقتصاد الوطني، فقد عمدت إلى تحسين مناخها الاستثماري وتطوير بيئة أعمالها من خلال توفير الإطار القانوني والتنظيمي من أجل الظفر بأكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى العمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومحاولة جعلها أكثر استقرارا وفي مستويات مقبولة، و التي من أبرزها استقطاب اليد العاملة من أجل تخفيض مستويات البطالة، التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تواجه الجزائر.

وكان هدف المؤسسات الصناعية الجزائرية التي عمدت إلى الشراكة الأجنبية بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد، من خلال جلب رؤوس الأموال، هو الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي تستخدمها الشركات الأجنبية، وكذلك الاستفادة من طرق أنماط التسيير الحديثة، إضافة إلى تدريب وتكوين اليد العاملة الجزائرية.

لذا نجد أن الشراكة الأجنبية أضحت السبيل الأنجع للتكيف مع العولمة الاقتصادية والتي تبلورت في شقين هما: الشق الأول يتمثل في التطور الواسع والتقدم المادي الهائل في مجالات عديدة.

الشق الثاني يتعلق بالجهود الدولية المبذولة لتوصيع الانفتاحيات القائمة واتخاذ التدابير اللازمة لمأسسة دمج الأسواق والاقتصادات الوطنية في سوق عالمية بتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال المضي بخطوات أسرع في تنفيذ برامج الإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي ومراجعة وتحديث الأنظمة والتشريعات بالإضافة إلى تجديد الاهتمام بتعميق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ... والنهوض بالموارد البشرية، وتطوير وتحسين مستويات التأهيل والتعليم ودعم وتوجيه القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية مثل الصناعات التحويلية والصناعات التعدينية غير البترولية بالإضافة إلى قطاعات أخرى تحتاج إلى إعادة هيكلة وتأهيل مؤسساتها لمجاراة متطلبات العولمة. (الباحثين، 2010، صفحة 56)

ونتيجة الاخفاق الاقتصادي والاجتماعي الذي ميز الجزائر من الاستقلال إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، وكحلول للمشكلات التي ظهرت آنذاك، كالبطالة، ضعف الانتاج تدهور الحالة التسييرية للمؤسسات ظهرت فكرة التخلي عن الاقتصاد المسير، إلى مبادرات عرفت بسياسات الانفتاح الاقتصادي وتجلت في تحرير التجارة الخارجية وفتح الاستثمار أمام رأسالمال الخاص والأجنبي.

فظهر بذلك ما يعرف بالاصلاح الهيكلي الذي تجسد في :

إعادة هيكلة المؤسسة (حيث تم التخلي عن المؤسسات الكبرى كسوناطراك وفتح مؤسسات أخرى تابعة لها كنفطال والمواد البلاستيكية.... إلخ.

ناهيك على جعلها مستقلة من حيث التسيير وهو ما عرف باستقلالية المؤسسات عام 1988، بمعنى أن الدولة "تملكها ولا تسييرها"، بل جعل العمال والإطارات شركاء في التنظيم والتخطيط والمبادرة الاقتصادية.

ولكن بالرغم من هذه الخطوات إلا أنها لم تمكن المؤسسات الاقتصادية من إحداث إقلاع اقتصادي قوي، مما جعل الدولة تفكر في مبادرات أخرى وقد شملت الشراكة الأجنبية التي جاءت في قطاعات كالصناعات الثقيلة، وبعض المبادرات التي تمت في قطاعات كالألكترونيك وصناعة السيارات وكذا القطاع الفلاحي. مما سبق نقول بأن الشراكة الأجنبية هي أحد الاختيارات الاقتصادية التي تبنتها الدولة الجزائرية لردم الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وكذا لإخراجه من الاعتماد على الريع البترولي. وبعد التعديل الهيكلي أدت سياسة الانفتاح إلى عدة مشكلات واختلالات كتراجع أسعار البترول وظهور التعديل الهيكلي، مما أدى إلى التفكير في شراكة أجنبية لا تقوم على الإملاءات بقدر ما تقوم على مبدأ رايح - رايح.

5.2. الجزائر وسياسة الانفتاح الاقتصادي

نتيجة الظروف المزرية التي ورثها المجتمع الجزائري من الاستعمار وكذا الأبنية الاقتصادية والاجتماعية الهشة، انتهجت الجزائر سياسة التنمية، إذ يعد دخول الجزائر في هذه التجربة من التجارب الرائدة في العالم العربي، وقد شاب هذه السياسة في بداية الأمر نوع من الغموض وافتقرت إلى التخطيط المحكم نتيجة غياب استراتيجية واضحة ومحددة لمستقبل التنمية، إضافة إلى نقص الكفاءات والإمكانيات وعدم وضوح التوجه الأيديولوجي.

والفكرة الرئيسية التي تركز عليها سياسة التنمية في الجزائر تتلخص في اعتبار التنمية كلا متكاملًا، أي مجموعة أنشطة تتناول كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنظمها روابط متلاحمة في حركة موحدة المنهج والغاية. (بلقاسم، 1990، صفحة 90) فهذا التصور للتنمية من شأنه أن يوفر الظروف الملائمة لبناء اقتصاد وطني مستقل.

فالطريق نحو التنمية يمر حتما عبر المؤسسة الاقتصادية الفعالة وذلك من خلال التحكم في كفاءتها الانتاجية، لذا فإن البحث عن النجاعة والفعالية يمثلان الدافع الرئيسي نحو التنمية من خلال تطوير المؤسسة ومواكبتها للتغيرات الراهنة وتكييفها مع المحيط الخارجي، ويتوجب على إدارتها أن تبحث عن أساليب جديدة وحديثة في التسيير وخلق البيئة التنظيمية لاستيعاب كل التطورات وتبني ثقافة تنظيمية قوية تتماشى معها. وبعد اصلاح الهياكل الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية الثمانينات والتحويلات المستمرة التي عرفتها المؤسسة الجزائرية في تسيير الإقتصاد والقضاء على مختلف الاختلالات، ضرورة أملتها المشاكل والمعوقات التي لازمت النشاط الاقتصادي على امتداد ما يقارب ربع قرن من الزمن، فرغم توفر الطروحات المعالجة للأزمة المتعددة الأبعاد و المعطلة لمشروع التنمية في الجزائر الذي كانت الأيديولوجية الاشتراكية تسعى إلى تحقيقه ولا يزال معطلا حتى في ظل الأيديولوجية الليبرالية التي بدأت تتجلى معالمها منذ مطلع الثمانينات.

وفي سبيل الخروج من الأزمة تبنت الجزائر سياسة استهدفت إحداث تحولات على مستوى تسيير المؤسسة، فالوضع التي وصلت إليها المؤسسات الجزائرية الصناعية منها بالخصوص، سواء قبل أو بعد إعادة الهيكلة تؤكد أزمة فعلية في تسيير الإقتصاد الوطني بالرغم من مختلف الإصلاحات، حيث لم تتمكن هذه السياسة من الحد من الأزمة والتوصل إلى أصولها في النصوص القانونية وكذا في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ولم

تتعرض لأصل المشكلة ومختلف الاختلالات التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية، لأنها كانت مجرد تمهيد لإصلاح آخر وهو الاستقلالية.

فاستقلالية المؤسسة تعني إعطاء المؤسسة حرية المبادرة لمسييري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي استقلالية المؤسسة في التسيير. (عمار،، 2000، صفحة 195) بمعنى انفصال تسيير المؤسسة عن الدولة، هذا ما نصت عليه "المادة 07" من القانون المتضمن استقلالية المؤسسات والتي ورد فيها أن المؤسسة المستقلة تتمتع بالأهلية القانونية الكاملة حيث تشترط وتلتزم وتتعاقد بكيفية مستقلة. (الرسمية، 1988، صفحة 31)

تزامنت هذه الأخيرة مع الانفتاح الاقتصادي والسياسي، كما لعبت أزمة البترول لسنة 1986 وأحداث أكتوبر 1988 الدور المسرح لها، أين بدأت بوادر سياسة إعادة النظر في عملية التصنيع في الظهور وكان هناك نوعا من الصرامة للتأكيد على ضرورة التوجه إلى إجراءات إصلاحية أعمق، خاصة بعد ارتفاع منحنى البطالة وندرة مناصب العمل وتدني مستوى المعيشة، فعلى الصعيد السياسي شهدت الجزائر انفتاحا سياسيا من خلال اقرار مبدأ التعددية الحزبية أما على الصعيد الاقتصادي فتبنت الجزائر مبدأ الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي تحكمه قيم وثقافة جديدة كالفعلية والمنافسة وتحرير التجارة الخارجية، هذه الاجراءات كان لها انعكاسات سلبية على المؤسسات العمومية التي لم تستطع مواكبة التحول نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى غلق العديد منها وتسريح العمال بالاضافة إلى بيعها وخصوصتها لعدم صمودها أمام المنتج الأجنبي.

مما لا شك فيه أن الكثير من الدول النامية في عقد السبعينات قد اقتنعت بضرورة اللجوء إلى رأسمال الدول الغربية في شكل الشركات المتعددة الجنسيات لما لها من مزايا وبالفعل لم تكن لأي دولة تجربة مع هذه الشركات إلا وهي اليوم في صفوف الدول الكبار فالتجربة الصينية خير مثال على ذلك...، فقد استطاعت أن تتغلب على فإرسة هذه الشركات بمرونتها، ومن ثم أوصلها شعارها الشهير " المشي على قدمين " إلى ثاني إقتصاد في العالم. (كمال، 2017، صفحة 94)

وقد استطاعت هذه الأخيرة الاستفادة القصوى من سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطويع الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة فعالة تحقق بها التنمية المحلية، الأمر الذي حقق لها المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحجم 243 مليار دولار عام 2010، ليس هذا فقط بل الاعتماد على المدخرات الذاتية التي وصلت إلى 5% من دخل المواطن في تحقيق معدلات استثمار محلية وصلت إلى 39 % من حجم الناتج المحلي الاجمالي الصيني عام 1998، الأمر الذي أهلها لتصدير هذه الاستثمارات وتوطينها بعد ذلك خارج حدودها. (مالك، 2018، صفحة 122)

إن يمكن للجزائر الاستفادة من هذا النموذج الناجح في الاقتصاد الصيني وتحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وإقامة شراكات تسمح لها باستغلال مختلف الموارد التي تزخر بها.

ويعتبر الأخذ بالنماذج الناجحة في اعتماد الشراكة الأجنبية لجلب الاستثمارات الأجنبية والرفع من رصيدها في الجزائر في مختلف المجالات وتتويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات سبيل للدفع بعجلة التنمية

مباركي ليلي، نيب فيصل

في البلاد، مما يسمح لمختلف الدول خاصة العربية منها لطبيعة الخصوصية، ويمكن الإشارة هنا إلى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية لمقارنة موقع الجزائر بينها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمليون دولار الواردة إلى الدول العربية لعام

2020

ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير %	الحصة من الإجمالي %
1	الإمارات	17875	19884	2010	11,2	49,1
2	مصر	9010	5852	3158	35,1	14,5
3	السعودية	4563	5486	924	20,2	13,6
4	سلطنة عمان	3420	4093	673	19,07	10,1
5	لبنان	2055	3067	1012	49,3	7,6
6	المغرب	1720	1763	43	2,5	4,4
7	الجزائر	1382	1125	256	18,6	2,8
8	البحرين	1501	1007	495	32,9	2,5
9	موريتانيا	887	978	91	10,2	2,4
10	الأردن	730	726	4	0,5	1,8
11	السودان	825	717	108	13,1	1,8
12	تونس	845	652	193	22,8	1,6
13	الصومال	447	464	17	3,8	1,1
14	جيبوتي	222	240	18	8,1	0,6
15	فلسطين	132	52	80	60,6	0,1
16	جزر القمر	4	9	5	132,7	0,0
20	اليمن	371	0	371	100,0	0,0
17	الكويت	104	319	423	405,5	0,8
18	قطر	2813	2434	379	13,5	6,0
19	العراق	3076	2896	180	5,9	7,2
	المجموع	39462	40466	1005	955,57	100

المصدر : الأونكتاد، تقرير الاستثمار في العالم 2021 الموقع الإلكتروني: www.dhaman.org

يظهر جليا من خلال هذا الجدول الفارق في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى مختلف الدول العربية، حيث تحتل فيها الصدارة دولة الإمارات مستحوذة على حصة 49,1 من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة ونسبة نمو 11,2، لتليها كل من مصر والسعودية بما يقارب ¼ هذه الحصة وينسب أقل فيما يتعلق بكل من سلطنة عمان، لبنان والمغرب، وفي دول أخرى ضئيلة جدا كالبحرين، موريطانيا وتونس، وتكاد تنعدم في كل من جيبوتي وفلسطين، أما بالنسبة لدولة الجزائر فهي تحتل المرتبة السابعة بحصة 2,8 من اجمالي حصص الاستثمار في مختلف الدول العربية.

كما نلاحظ أيضا تفاوتًا كبيرًا من حيث مقارنة حجم تدفق الاستثمار بين سنة 2019 وكذا 2020، فنجد أن هناك بعض الدول شهدت ارتفاعًا في تدفق المشاريع الاستثمارية خلال 2020 مقارنة بالسنة الماضية مثل، الإمارات، السعودية، سلطنة عمان، لبنان، بينما عرفت دولًا أخرى انخفاضًا كبيرًا لتدفق الاستثمارات الأجنبية بها مثل اليمن، العراق، مصر، البحرين، الأردن وتونس.

وإذا ما قارنا حجم تدفق الاستثمار في الجزائر بدولة الإمارات نجده ضعيفا جدا، ويعود هذا الفارق إلى الاستراتيجية المتبعة في هذه الدولة، حيث يفسر احتلال الإمارات المرتبة الأولى عربيا وإقليميا والخامسة عشر عالميا في جذب الاستثمار الأجنبي، إلى السياسات والاجراءات المعتمدة في تعزيز ومرونة بيئة الأعمال والخطوات الرشيدة التي تركز على التحديث المستمر للأطر التشريعية والتنظيمية لتحسين أداء القطاع الاقتصادي وتحفيز الاقتصاد وتسريع وتيرته ونموه المستدام، ناهيك عن رفع كل العراقيل والعوائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية، كما كانية التملك الكامل للشركات بنسبة 100% مع إتاحة فرصة اختيار المنطقة الحرة المناسبة لتأسيس شركاتهم، وحرية اختيار أنشطتهم الاقتصادية وإعفاءهم من الضرائب، وكذا اتباع نظام تأشيرة الإقامة طويلة الأمد، بالإضافة إلى تقديم أولوية كبرى للقطاع الصناعي ودعمه بحوافز تسهل من نقل التكنولوجيا إلى البلد.

بينما يعود ضعف حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى السياسة المنتهجة في جلب واستقطاب المستثمر الأجنبي ومجموع القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار والشراكة، منها ما تعلق بالاجراءات البيروقراطية وانتشار الفساد، وتعدد القوانين والأنظمة وارتفاع الضرائب وغيرها وسيتم التطرق إليها بالتفصيل في المحور الخامس لهذا المقال.

وما يستنتج من تحليل هذا الجدول هو أنه لا بد للجزائر أن تتوفر على بيئة أعمال مرنة مدعومة ببنية تحتية قوية وبنية تشريعية وتكنولوجية متطورة فضلا عن بذل المزيد من الجهود المتواصلة لتطوير المبادرات النوعية لتعزيز الكفاءة الاقتصادية التي تسمح بتنشيط الاستثمار الأجنبي واعتماد الشراكة كآلية لتحسين القدرة التنافسية وذلك لضمان الارتقاء إلى المراتب الأولى في تدفق حجم الاستثمارات الأجنبية وتطوير واستدامة الاقتصاد الوطني..

3. مجالات الشراكة وانعكاساتها على المؤسسة الجزائرية.

1.3. المجالات:

أضحت العولمة اليوم واقعا موضوعيا، فما من دولة حاليا تستطيع أن تصرف النظر عن شكل ارتباطها بالاقتصاد العالمي، نظرا لعولمة الأعمال والنشاطات الاقتصادية وهذا يفرض على المؤسسات الاقتصادية البحث خارج حدود إقليمها عن أسواق جديدة بحثا عن رؤية عالمية ودولية جديدة. (Gérard, 1997, p. 69)

فبعد تبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي واعتماد الشراكة الأجنبية كآلية للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واعتبارها وسيلة فعالة من شأنها المساهمة في تعزيز وتطوير قدرات المؤسسات الجزائرية من خلال ما تملكه المؤسسات الأجنبية من مزايا إضافية لا تتوفر عليها المؤسسات الجزائرية، وقد اعتمدت الجزائر الشراكة في العديد من المجالات يمكن تلخيص البعض منها فيما يلي:

✓ في مجال نقل التكنولوجيا، حيث شملت عدة قطاعات استراتيجية فمثلا تجسيدها في الصناعات الالكترونية والكهرومنزلية، ولعل مؤسسة كوندور كانت نموذجا لهذه الغاية.

✓ في حين نجدها في المجال الزراعي قد شملت إصلاحات لمساحات زراعية شاسعة للانتقال من الزراعة المعاشية إلى الزراعة التجارية التي توفر رؤوس الأموال.

✓ أما في المجال الصناعي، فقد سمحت الشراكة الأجنبية بتطوير المنتج المحلي وتحسين جودته بالإضافة إلى توسيع الوحدات الصناعية، وقد مست ميادين صناعية مختلفة، ففي مجال الصناعات النفطية فقط أمضت الجزائر في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوربي مجموعة اتفاقيات شراكة وتعاون وتتضح هذه الاستثمارات في قطاع المحروقات من خلال الشركة الفرنسية ELF / Total Fina والشركتين الايطاليتين Sayram-eniv و AGIP والشركات الاسبانية Repsol و Cepsa .

بالإضافة إلى الشركة المختلطة Sofregaz وهي شركة مختلطة مع سوناطراك بحصة 36% وسونلغاز بحصة 14% تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي المميع، لكن يمكن القول أن مشروع استثمارات مجموعة VILLAR MIR الاسبانية في الجزائر لانشاء أكبر مصنع للأمونيكا في العالم سنة 2005 في أرزيو بطاقة إنتاج تصل إلى 1,1 مليون طن في العام يعد من أهم الاستثمارات التي اجتذبتها الجزائر على الاطلاق. (بودرامة،، 2019، صفحة 230)

ناهيك عن ميدان المنظفات الصناعية فقد أقامت شراكة مع Henkel الألمانية، وفي ميدان الصناعات الغذائية بين المؤسسة الوطنية للسكر و Geaenlion الفرنسية، بالإضافة إلى ميدان إنتاج مواد البناء، وميدان الالكترونك والميكانيك.

✓ وفي المجال التقني، جاء هذا النوع من الشراكة كنتيجة للتغير الهائل الذي عرفته التكنولوجيا وكذا التكاليف الباهضة لنقلها إلى المؤسسات الجزائرية.

- ✓ أما فيما يتعلق بالمجال التجاري، فقد أسست الشراكة لثقافة استهلاكية جعلت من المنتج الذي ينتج محليا وبالشراكة ذا جودة عالية، خاصة بسبب تفضيل المستهلكين العلامات والماركات الأجنبية، وكذا بهدف تطوير شبكات التوزيع، تقليص تكاليف المعاملات التجارية وفتح شبكات جديدة للتوزيع.
- ✓ في مجال البحث والتطوير: اختص هذا النوع من الشراكة بمراكز الأبحاث والتطوير بين الجامعات، مجال الاعلام الآلي وتكنولوجيا المعلومات، على غرار جامعات تركية وكندية وصينية...
- ✓ وفي مجال تحويل المعارف: فكان من أجل تحويل المعارف الإدارية الحديثة ذات القيمة الاقتصادية الهامة بصورة أكثر فعالية.

ويمكن الاشارة إلى مختلف القطاعات والمجالات التي استطاعت جلب انتباه المستثمرين الأجانب في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2018)

النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي القيمة (%)	القيمة المحققة (مليون دينار)	النسبة من إجمالي عدد المشاريع (%)	عدد المشاريع	القطاع الاقتصادي
0,48	461	0,23	5768	1,44	13	الزراعة
17,91	23928	3,28	82593	15,76	142	البناء
60,96	81413	37,81	2050277	61,93	558	الصناعة
1,64	2196	0,54	13572	0,67	6	الصحة
1,80	2407	0,57	18966	2,89	26	النقل
5,73	7956	5,09	128234	2,11	19	السياحة
10,36	13842	5,20	130980	15,09	136	الخدمات
1,12	1500	3,55	89441	0,11	1	الاتصالات
100	226471	100	2519831	100	901	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في الموقع الإلكتروني:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018>

يتضح من الجدول المبين أعلاه أن القطاع الذي يحتل الصدارة من حيث استقطاب المستثمر الأجنبي خلال الفترة الممتدة بين (2002- 2018) هو القطاع الصناعي، بعدد مشاريع تقدر بـ 558، ما يقارب نصف العدد الاجمالي للمشاريع الواردة المقدره بـ من 901 مشروع، وبقيمة محققة بلغت 2050277 مليون دينار، وذلك مقارنة بعددها الضئيل في كل من مجال الصحة، الزراعة، النقل، السياحة والاتصالات، بينما يأتي في المرتبة الثانية والثالثة مجال البناء والخدمات بـ 142 و 136 على التوالي ولكن بنسب قليلة جدا مقارنة بالمجال الصناعي، ويعود هذا الفارق إلى أن الصناعة هي المجال المفضل لدى المستثمر الأجنبي نظر لارتفاع مردودية هذا المجال بالنسبة إليه، واعتبار الصناعة قاطرة لتحقيق التنمية وخيار استراتيجي للاندماج في الاقتصاد العالمي، باستغلال وتثمين الموارد المتاحة، والتقدم التقني الذي يسمح بتطوير الاقتصاد المحلي.

2.3. الانعكاسات

ينتج عن الشراكة الأجنبية العديد من الانعكاسات الايجابية على المؤسسة الجزائرية في المجال الاقتصادي، من حيث توسع هيكلها، تغير نمط تسييرها، ثقافتها وعلى مردوديتها، وتمكينها من اكتساب مهارات جديدة وتكنولوجيا عالية والرفع من آدائها، وتحسين قدرتها على المنافسة محليا ودوليا. ويمكن تلخيص أهم تلك الانعكاسات في النقاط التالية:

- تساهم الشراكة الأجنبية في نمو المؤسسة الجزائرية وتوسيع مجالات نشاطها.
- تسمح الشراكة الأجنبية بتقاسم التكاليف والمخاطر، بين المؤسسة الجزائرية والمؤسسة الأجنبية.
- تعمل الشراكة على التخفيف من الصعوبات التي تواجهها المؤسسة الجزائرية لدخول الأسواق العالمية.
- تؤدي الشراكة الأجنبية إلى تحسين مردودية المؤسسة الجزائرية، وارتفاع حصة الأرباح الناجمة عن ارتفاع الحصة السوقية للمؤسسة محل الشراكة، في حالة تمكنها من الكفاية التكنولوجية، والانتاجية بالنسبة للإطارات والموظفين والعمال على حد سواء.
- تساهم الشراكة الأجنبية في نقل التكنولوجيا وتطوير استخداماتها باكتساب الخبرة والمعارف الجديدة.
- تستفيد المؤسسة الجزائرية من الأطر البشرية الأكثر مهارة لدى الشريك الأجنبي، ما يعزز تطوير كفاءاتها، ورسكلة مواردها البشرية.
- يؤدي العمل بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية إلى تحقيق الميزة التنافسية وبلوغ الجودة العالمية.
- تساهم الشراكة الأجنبية في تغيير الثقافة التنظيمية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، وبناء ثقافة قوية تتجسد في تثمين الوقت، اعتماد التخطيط القبلي لأي مشروع استثماري، وتسمح بتطوير المؤسسة وتكريس ثقافات معلومة جديدة، كثقافة العمل التعاوني (le travail en equipe) في المؤسسة الصناعية الجزائرية.

- تؤدي الشراكة الأجنبية إلى حيازة أساليب تسييرية حديثة، حيث تسمح بالاستفادة من خبرة الشريك في ميدان التسيير والإدارة والتدقيق (Audit) والتقنيات الحديثة للتسيير من قبل المؤسسة أو أنظمة ذات سمعة دولية، كما أن سيادة القانون وتعزيز مستوى الشفافية ومحاربة الفساد، بوصفها عناصر للحوكمة الرشيدة، تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق ضمان الشفافية والنزاهة في ممارسة الأعمال التجارية والخدمية وزيادة إنتاجية العامل والموظف ومن ثم الاقتصاد بشكل عام، كما تسهم أيضا في التقليل من مخاطر أداء الأعمال وتعزز إنتاجية الأفراد، ومن ثم خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات المحلية والدولية. (البسام، 2016، صفحة 93)

3.3. معوقات الاستفادة وتثمين الشراكة الدولية الجزائرية، (سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا...)

رغم حتمية اعتماد الشراكة في الجزائر إلا أن تطبيقها ظل محتشما ومقيدا بقواعد جعلت من المستثمر الأجنبي مترددا في الاقبال بوفرة على الجزائر، وذلك راجع إلى مجموعة من العوامل السياسية والثقافية والإقتصادية، حيث صنف تقرير البنك الدولي الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مؤخرة الدول المستقطبة له وسواء دراسات المؤسسات الدولية أو الدراسة الأكاديمية والعلمية لمناخ الاستثمار في الجزائر فكلها تركز على سوء هذا المناخ وعدم مسابرتة لما توفره الدول المتقدمة وبعض الدول النامية من طرف واقع مشجع للاستثمار المباشر الأجنبي، (كمال، 2017، صفحة 96) ويمكن التطرق إلى بعض هذه المعوقات فيما يلي:

- مناخ الاستثمار، والذي أدى إلى صعوبة دخول المستثمر الأجنبي إلى الوطن بسبب مشاكل العقار وصعوبة انشاء الشركات واستبعادهم من التنافس في السوق الوطنية من خلال عدم المساواة بين المنافسين المحليين والأجانب من حيث قوانين الاستثمار، وعدم تكييف الإطار القانوني مع توجهات المستثمرين الأجانب، وعدم منحهم امتيازات كالتسهيلات والاعفاءات الجبائية وتوفير الضمانات الكافية لهم، ناهيك عن قاعدة الاستثمار 51/49، حيث لا يمكن للمستثمر الأجنبي أن ينجز استثماره إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من الرأسمال الاجتماعي للشركة.

- رغم سياسة الانفتاح الاقتصادي التي عرفتها الجزائر إلا أن مسيري المؤسسات الاقتصادية وبالنظر لما يتعرضون له جراء المتابعات القضائية وتجريم " فعل التسيير" فقد أثر ذلك على المبادرة والابتكار والتجديد في المؤسسات الصناعية الجزائرية، بالإضافة إلى نقص تدريب وتأهيل الموارد البشرية بها.

- عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على استيعاب مختلف المتغيرات التي تحدث في محيطها الخارجي والاستجابة لها بشكل مناسب، حيث واجهت العديد من المؤسسات عن ردود أفعال العمال والإطارات حول الشراكة وأبدو مقاومتهم للتغيير خاصة التوجس من كل ما هو أجنبي.
- الانتقال إلى التكنولوجيا الحديثة والتردد في اقتناء واستخدام الآلات العصرية لعدم توفر الخبرة بالإضافة إلى تكاليفها الباهظة والاعتماد على المعدات القديمة وغياب ثقافة الإصلاح والتأهيل الدوري، ما يؤدي إلى تذبذب الانتاج وانخفاض الجودة وقدرتها التنافسية.
- عدم وجود سياسة تصنيعية واضحة المعالم والأهداف لتطوير هذا القطاع إذ يلاحظ أن أغلب الدول النامية اعتمدت بشكل أساس على استراتيجيات منقولة من دول أخرى دون الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الزمان والمكان والظروف المتاحة دوليا ومحليا. (بودرامة، 2019، صفحة 233)
- الانتقال إلى ثقافة تنظيمية قوية تسمح بتطوير المؤسسات الجزائرية التي أصبحت تنشط في عالم أكثر تعقيدا تميزه المنافسة الشديدة المبنية على الإبداع، الجودة والتحكم في التكاليف، في هذه الظروف تبرز التكنولوجيات الحديثة كرافع محتمل لأداء المؤسسات حيث تسعى هذه الأخيرة إلى استغلال كل الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة، فالتغييرات التنظيمية والإدارية كإجراءات مرافقة لهذا التحول، كثيرا ما يواجه المحيط الثقافي الداخلي والخارجي للمؤسسة مقاومة من طرف الفاعلين، ويؤثر من ثم على فعالية التحويل التكنولوجي، بالتالي يجب اعتماد مناهج فعالة تسمح بتشخيص ثقافة المؤسسة، واختيار التكنولوجيات الأكثر انسجاما مع هذه الثقافة، ثم التأثير على قيم ومبادئ ممارسات المؤسسة بشكل يسمح بالتحكم التكنولوجي.
- عدم المرونة البنكية في تعاملاتها مع المستثمر في دراسة الملفات الاستثمارية، جعل من الصعب الحصول على قروض لاسيما للمؤسسات المصغرة التي تعتبر الرافد الأساسي لتطوير الاقتصاد وذلك بتوفير مناصب شغل ونقل التكنولوجيا والخبرات.
- عدم تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية سواء لجلب استثمارات وعقود، أو للحصول على أسواق تسمح بالتعريف بالمنتج المحلي.
- البيروقراطية وغياب الشفافية، حيث يضع تقرير البنك العالمي الجزائر كبلد غير مشجع للاستثمار حيث ساهمت البيروقراطية وعدم الشفافية في الإدارة الجزائرية في تصدير الصورة غير المشجعة للاستثمار إلى عزوف المستثمر الأجنبي.

4. خاتمة:

نظرا للانعكاسات الايجابية التي تخلفها الشراكة الأجنبية في الجزائر في مختلف المجالات بصفة عامة وعلى المجال الاقتصادي بصفة خاصة، فإن تثمين هذه الأخيرة والقضاء على مختلف المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام نجاحها، يعد اليوم أكثر من ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال ما تساهم به الشراكة الأجنبية في:

- التغلب على مختلف المشاكل الاجتماعية خاصة البطالة والتقليل من الهجرة غير الشرعية.
- تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تنويع الاقتصاد وتطويره خارج قطاع المحروقات.
- تدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات، والاستفادة من مصادر جديدة لتمويل مختلف المشاريع.
- مسايرة التطورات الراهنة والتماشي مع العولمة الاقتصادية.

إن كل هذه الرهانات والتحديات تستلزم من الدولة الضابطة l'etat regulateur مرافقة كل الأفكار الاستثمارية الرامية إلى تعزيز الشراكة الأجنبية كآلية للاستثمار تحدد استراتيجيات مرنة استقطابية للمستثمر ومحاورة كل أشكال البيروقراطية التي تحول دون ذلك، مع تبني سياسة وطنية قائمة على وضع خريطة طريق للمجالات التي يتعين جعلها كأولويات للاستثمار والشراكة، وتنويع المبادلات مع مختلف الدول لا سيما الدول الناشئة منها، لكونها لا تضع شروطا تعجيزية للدخول في شراكة مع مستثمرينا.

كما يمكن على غرار ما تقوم به شركة سونلغاز وسوناطراك في مجالاتها لبحث الشراكة مع الأجانب للحصول على أسواق استثمارية، يمكن تشجيع كل المبادرات في هذا الاتجاه والتي يقوم بها الخواص في مجالات مختلفة كالزراعة والصناعة والتكنولوجيا، ويمكن أن نسوق مثلا على ذلك ما حدث في مصنع إنتاج اللقاح المضاد للكوفيد بقسنطينة والذي تم بالشراكة الأجنبية.

إن تلك التحديات تعزز من صمود واستمرارية المؤسسة في ظل العولمة ويجعل من الشراكة الأجنبية سبيلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة.

5. المراجع

- القرآن الكريم الآية 30-32 من سورة طه. القرآن الكريم .

Gérard, B. (1997). *L'avantage coopératif, le partenariat, la coopération, l'alliance stratégique*. Paris: édition d'organisation.

Guesmi, A. (2011). *Patriotisme économique investissement étrangers et sécurité juridique* ; , . Ajed edition .

www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018.

www.dhaman.org

اسلام أبو قحف، (1989). *السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية*. الإسكندرية (مصر): مؤسسة شباب الجامعة. الجريدة الرسمية. (1988). الجريدة الرسمية،

بسام بن عبد الله البسام. (2016). *الحكومة في القطاع العام*. الرياض: مركز البحوث.

مباركي ليلي، ذيب فيصل

- سامية فرفار. (أكتوبر، 2013). دور الشراكة في تحقيق الرضا الوظيفي لدى المورد البشري في المؤسسة الجزائرية. مجلة المعارف جامعة أكلي محند الحاج البويرة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 14 ، صفحة 29.
- سي محمد كمال. (2017). قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف قرن. عمان: دار الحامد.
- عبد الله ولعلو. (1982). الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية ط1. بيروت: دار الحداثة.
- عمار عمار. (ديسمبر، 2000). الاقتصاد الجزائري الماضي القريب واستشراف المستقبل الجزائر. مجلة العلوم الانسانية .
- كمال رزيق. (2002). فارس مسدور، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، . البليدة: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سعد دحلب.
- مجموعة من الباحثين. (2010). العولمة – تحديات الواقع-. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- محمد بن مالك. (2018). التخطيط الإقليمي وتنمية الاقتصاد المحلي – مقارنة بين المقاربة الصينية والمقاربة الجزائرية. الجزائر: دار علي بن زيد.
- محمد جمال الدين مظلوم. (2013). نحو استراتيجية مستقبلية عربية في إطار الشركات الدولية. ورقة مقدمة في الملتقى الدولي بالخرطوم.
- مصطفى بودرامة. (2019). أجياد العولمة الصناعية، من المنتج الوطني إلى المنتج العالمي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- نويصر بلقاسم. (1990). التصنيع والتغير الاجتماعي، رسالة ماجستير. جامعة عين شمس.